العولمة والدولة....
قراءة فكرية

أ.م.د. جواد كاظم محسن
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الملخص

تناول البحث ظاهرة العولمة والتجذر التاريخي لهـا وتحليـل ظـروف نشـأتها وعوامل انتشارها.. كما تناول العولمة من خلال مرجعياتها الفكريـة وابعادهـا السياسية والاقتصادية...وعالج البحث المسارات والنظريات التي افضـت الـى ترسخ ظاهرة العولمة وعلاقتها بالرأسمالية وموقف الفكـر السياسـي العربـي منها... ومن خلال رصد العولمة وتحقيباتها المتنوعة فقـد حـاول البحـث أن يدرس تأثيراتها على مستقبل الدولة الوطنية من التشـابك فـي حركـة رؤوس الاموال والتفاعلات الدولية والتنظيرات الفلسفية لقضية سيادة الدول في خضـم التتابع الهائل للعولمة في العالم.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الدولة، البعد السياسي، البعد الاقتصـادي، الدولـة الوطنية.

Abstract:

The research dealt with the phenomenon of globalization and its historical rooting and analyzed the conditions of its emergence and the factors of its spread. It also dealt with globalization through its academic references and its political and economic dimensions... The research dealt with the paths and theories that led to the consolidation of the phenomenon of globalization and its relationship with capitalism and the position of Arab political thought on it. By monitoring Globalization and

its various developments, the research tried to study its effects on the future of the nation-state from the intertwining in the movement of capital, international interactions, and philosophical theories of the issue of state sovereignty amid the massive success of globalization in the world.

Keywords: globalization, the state, the political dimension, the economic dimension, the national state.

المقدمة

منذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة، لم يألفها من قبل او انها كانت موجودة وغلفت بأطر جديدة وتحت تسمية حديثة يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول وعن أرض بلا حدود وسوق بلا حدود وثقافة بلا حدود، اي لا وطن ولا دولة بالمعاني التي نعرفها وتم تأسيسها خلال مئات السنين من الفكر والتنظير لبناء المجتمع والدولة ويذهب البعض إلى المناداة بتجميع البشر عبر الأقمار الصناعية وشبكات الانترنت والمواصلات السريعة، بعد أن عجزت العقائد والنظريات عن تحقيق ذلك.

اذن هي الظاهرة التي يعدّها البعض معجزة والتي اطلق عليها العولمة، وشاعت هذه اللفظة بالعربية على الرغم من أن ترجمتها بالكونية هي ادق من العولمة، ووظفت العولمة نتائج العلم في خدمة مصالحها وسهولة انتشارها، ولم يكتفي صناعها بالعلم ونتائجه، بل سخروا القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية من اجل السيطرة والاستغلال .

على الرغم من ذلك ينبغي دراستها وفهمها جيدا قبل اتخاذ موقف سلبي او ايجابي، وعلى العرب والمسلمين العمل من اجل الاستفادة منها او تلافي اضرارها، وان لا يجعلوا من الصراع مع اسرائيل سببا لكره العولمة لسيطرة الولايات المتحدة عليها، كما ينبغي الفهم أن سبب تزعم الولايات المتحدة للعولمة

يعود الى انهيار اقوى دولة في العالم عسكريا واقتصاديا (الاتحاد السوفيتي سابقا)، على الرغم من ارتباط العولمة الان بالولايات المتحدة واستغلالها لصالحها فأن من المتوقع أن تستقل ظاهرة العولمة تدريجيا عن الهيمنة الأمريكية وبدل أن تكون العولمة شكلا من اشكال الامركة العالمية ستتحول إلى ظاهرة مستقلة بحد ذاتها.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من محاولته تبيان اثر العولمة على الدولة التي سادت منذ ١٦٤٨م حتى وقتنا الحاضر فقد كان تأثيرها كبير على بنية النظام السياسي وهيكلة المؤسسات فيها من ناحية وتركيبة النظم السياسية التي تعتمد عليها الدولة في سياستها الخارجية ونظامها الاقتصادي وسياسة سن القوانين فيها من ناحية اخرى، وهو ما سيتم ايضاحه.

اشكالية البحث

تنطلق اشكالية البحث من سؤال اساسي مفاده ما هي طبيعة العلاقة بين الدولة والعولمة ؟

فرضية البحث

نفترض في بحثنا هذا أن ثمة علاقة متبادلة تمحورت ما بين العولمة والدولة تلك العلاقة مالها اللافكاك بين العولمة والدولة، لدرجة أصبحت وكأنها اعتمادية متبادلة، فالعولمة هي تطور وليس خطر على الدولة عليها التعامل معه شاءت ام أبت، والدولة هي احدى مخارج تعامل العولمة بحيث لا يمكن للعولمة أن تكون لولا تعاملها مع الدول.

منهجية البحث

تم الركون الى منهجية علمية اعتمدت المنهج الوصفي وذلك لان الدراسة في العموم هي في حقل العلوم الانسانية ذات الطابع الوصفي ناهيك عن اعتماد المنهج التحليلي كون الدراسة هي تحليلية، فضلا عن اعتماد منهج تحليل النظم ايضا الذي يتعامل مع الموضوع في التحليل بصيغ المدخلات والمخرجات.

الفصل الاول: العولمة بين المفهوم والمرجعية

المبحث الأول: مفهوم العولمة

العولمة من المصطلحات التي تطورت من المعنى اللغوي الى الدلالة الاصطلاحية بشكل سريع خلال العقدين الأخيرين وقد شقت طريقها للشيوع بأسلوب تهدف الى الاستقلال عن الدولة بأتجاه العالمية التي انطوت في الغالب على معان سياسية وايديولوجية وقانونية وفكرية.

فهي حدث كوني له بعده الوجودي لكنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ اصطلح على تسميتها بظاهرة العولمة وكثر الحديث عن هذه الظاهرة واثارت جدلا على مستوى المتخصصين للوصول إلى ادراك دقيق للمفهوم المستحدث وظهور فكرة القرية الكونية الصغيرة، بأعتبار أن ظاهرة العولمة غير حيادية مشبعة بمفاهيم فكرية راسخة وظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يروج لها البعض على انها تمثل عملية ايجابية بينما يرى آخرون أنها ستجلب الدمار الشامل للتقاليد والثقافات الوطنية وبغية التعرف على ماهية المصطلح والنشأة ومعناه اللغوي والوقوف على دلالة مفهوم العولمة بشكل دقيق.

المطلب الأول: ماهية العولمة

١- ماهي العولمة:

ظاهرة تأخذ اكثر من شكل وتأتي في اكثر من صيغة لهذا فأن تعبيرها يستخدم في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا ما جعل الاهتمام بها متزايدا وميدانا خصبا للنقاش على مستوى الدراسة والتحليل. وتعددت الآراء ووجهات النظر حولها لذلك فأن تحديد ماهي الظاهرة وتشخيصها ليس امرا سهلا، اذن ما زالت غير واضحة المعالم من حيث تحديد المفهوم واختبارها على ارض الواقع[١]. مما يعني اولا انها قيد الوصف والتفسير وتستحق المزيد من الدراسة للإحاطة بها من الناحيتين النظرية والعملية، وثانيا ان كل شيء عنها ما زال موضع نقاش وفرضيات واقتراحات وارشادات وضرورة التدقيق في امرها باعتبارها ما تزال في طور البلورة والتكوين لعدم استقرارها[٢].

اذن فمن المناسب أن نسلط الضوء بالدراسة على هذه الظاهرة والإحاطة بمعناها الاصطلاحي واللغوي والمفاهيمي وفكرة نشأته .

٢- المصطلح والمعنى اللغوي والعلمي

بدأ مصطلح العولمة بالانتشار والشيوع في الاستعمال في عقد التسعينات من القرن العشرين أثر أنهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م فقبل هذا التاريخ لم يكن للمصطلح مكان في القواميس العربية والاجنبية، ونتيجة لانتشار

---

[١] محمد الرميحي. العولمة وفخاخها. حتى لا تتحول الرأسمالية الى حيوان شره. مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩١. أذار، ١٩٩٩، ص١٨.

[٢] حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة. التداعيات المستقبلية لخيار العرب الأستراتيجي، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٩، ص ١١٢.

ظاهرة العولمة فقد ظهر المصطلح في القواميس والأدبيات التي اهتمت بتحليل العولمة كظاهرة.

وقامت محاولات بحثية دقيقة للإحاطة بمصطلح العولمة في مستوى منطوق الكلمة او مستوى الاحداث التي ترتبط بالمنطوق، وتؤشر المراجعات المختلفة التي أطرت عمليات تشكل موضوع التسمية وهو الموضوع الذي يطرح قبول المفردة الإنكليزية Globalization او المفردة الفرنسية Mondializaton عند التعبير على دلالة مصطلح العولمة الأكثر شيوعا في الأدبيات المعاصرة، ويفضل الكثير من الاقتصاديين العرب استخدام كلمة الكوكبة او التكوكب او الكونية بدلا من العولمة ، غير أن القوانين التاريخية الدلالية واللغوية رجحت أستخدام مفردة على حساب الأخرى تتحدد ضمن سياق لا تكفي فيه معطيات التاريخ و اللغة بقدر ما ترجحه عوامل أخرى منها ببساطة الكلمة وسهولة التعبير وأرادة المستعملين لها.

٣- نشأة مصطلح العولمة

لقد دخلت العولمة او الكونية كمصطلح جديد ومفهوم خاف عن التفكير وأطلق معرفيا من قبل مارشال مات لوهان[٣] Marshall Melohan عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية Global Village من استدلاله الحتمية التكنلوجية التي نشرها في كتابه (الاستكشافات في عوالم الاتصال) ، أكد فيها على أن هذه الظاهرة في عالم تتقارب اجزاؤه لتصبح كقرية عالمية بفضل الثورة العلمية و التكنلوجيا.

سيتوجه العالم إلى الأندماج وازالة الحدود وخصوصياته الثقافية وادخاله في ألية تمكن المالكين التقنيات الأتصالات من فرض أفكارهم والتأثير

[٣]جورج حجار، العولمة والثورة شعبي سيحكم ط١. ميسان للنشر والتوزيع، بيروت،ك ٢، ٢٠٠٠، ص ١٥.

على هوية الأخرين ووفقا لذلك لا تخرج عن كونها نتاج الحركة التقدم التقي وثورة المعلومات والأتصالات وظهور الألكترونية كمتغيرات برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والكتابات الغربية تؤكد بأن العولمة ما هي إلا زيادة في درجة الأرتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عملىات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الانتاج والاشخاص والمعلومات[٤]، مما يعني ان الاعلام قد أنجز أول مفهوم عولمي عندما بشر منذ الستينات بولادة القرية الكونية التي تعبر عن أختصار العالم.

المطلب الثاني: العولمة ما بين المفهوم والمضمون

مفهوم العولمة: المفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني بالرغم من استحواذ ظاهرة العولمة على أهتمام المفكرين والمهتمين بشؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة في العالم، فقد تعددت تعريفات العولمة في العالم ولم تتفق وجهات النظر على صياغة تعريف محدد وثابت للعولمة واصبحت مسألة شاقة التنوع تأثيراتها كل حسب أيديولوجيته واتجاهاته إزاء العولمة رفضا او قبولا.

وحول الانتشار العالمي السريع لمفهوم العولمة بالرغم من تناقضها وتوافقها فهي جزء من حركة الوعي العالمية للعالم وتأكيد ان البشرية تعيش فعلا وليس قولا عصر العولمة، ينظر اليها من مفهومها العام على انها اتجاه متنامي يصبح معه العالم دائرة أجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول[٥].

وحول مضمون الخطاب الغربي للعولمة حيث يرى من المتحمسين لدعوة العولمة (Tomas L.Friedman) أن نظام العولمة يعد عملية ديناميكية

---

[٤] مجدي حماد، تقرير عن ندورة العرب والعالمية المستقبل العربي، العدد ٢٢٦، ك١/ ١٩٩٧، ص ١٢٩.

[٥] المعطر نفسه ، ص ٤،

مستمرة تنطوي على التكامل الصارم في الأسواق وفي الدول والأمم وفي التكنولوجيا لدرجة لم تحدث من قبل وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول والأمم من التحول حول العالم والوصول إلى منافاسات بعيدة وبصورة سريعة وأرخص من أي وقت مضى ومن شأنها أن تعزز ردة فعل قوية من جانب اولئك الذين تعرضوا لمعاملة وحشية او فاتهم ركب ذلك النظام الجديد، داعيا إلى فتح ابواب الاقتصاد امام التجارة الحرة والمنافسة لتصبح أكثر كفاءة وازدهارا[٦].

اما مفهوم العولمة كما يراه الدكتور (جلال أمين) فقد حدد العناصر الأساسية التي أقترنت بفكرة العولمة والمتمثلة في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات، أو انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وانتشار المعلومات والأفكار والقيم وتأثر أمة بعادات وقيم غيرها من الأمم ، كما يقول جلال أمين: (التغير الذي يستدعي الأنتباه يتمثل في تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها شيئا فشيئا لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها بيوم بعد يوم في الشركات المعدنية متعددة الجنسيات)[٧].

أما بالنسبة لمضمون ظاهرة العولمة ليس بالأمر الجديد خاصة أذا نظرنا اليها من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الأتفاقيات التجارية والمعاملات المالية وما يصاحبها من أخافات وتحالفات عسكرية وسياسية التي غالبا ما ترافق العلاقات بل وتمهد لعقدها في تلك الأوقات غير أن الأهمية النسبية لهذه الظاهرة برزت بشكل واضح مع بداية العقود الثلاثة نتيجة قوة الدفات. دورة الأتصالات وتكنلوجيا المعلومات التي أخذت تسير عمليات الترابط

---

[٦] السيدعمر أحمد مصطفي أعلام العولمة وتأثيره في المستهلك المستقبل العربي،العدد ٢٠٩ حزيران/ ٢٠٠٠

[٧] جلال أمين. العولمة والدولة العرب والعولمة. المستقبل العربي. العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨، ص ٢٣.

والأعتماد وأختزالها للوقت فضلا عن سهولة الحصول على المعرفة فأصبح الحديث عن أقتصاد عالمي وقرية عالمية واصبحت العولمة عنده بلا حدود تنظمه قوى السوق[٨].

وينظر (سيار الجميل) إلى العولمة بأنها صيغة من صيغ الهيمنة ولكن بأطر جديده كما نلاحظ أن النطاق الدولي يتعاقب ولا يتشابه فقد هيمن الأستعمار خلال القرن التاسع عشر عسكري واصبحت في القرن العشرين – أمبريالية سياسية ولا محالة أن تكون الهيمنة في القرن الحادي والعشرين اقتصادية[٩].

ويرى (عمرو محي الدين) في العولمة أن التغير الذي طرأ في بنية النظام الاقتصادي الجديد لم ينشأ فجأة بل نمى في أحضان النظام القديم وخرج منه وبدأت بذوره الأولى في منتصف الستينات واتضحت توجهاته في السبعينات وتسارعت وتائره في الثمانينات وظهرت خطوطه وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينات مؤكدا أن هيكل النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتسم بعدد من الخصائص وهي:

- عولمة النشاط الانتاجي.
- عولمة النشاط المالي والاندماجي.
- تغيير مراكز القوى العالمية.
- تغيير هيكل الاقتصاد العالمي.

---

[٨] المصدر نفسه، ص ١٥٣.

[٩] سيار الجميل. العولمة والمستقبل ستراتيجية التفكير من اجل العرب والمسلمين في القرن ٢١، عمان. الأردن. ٢٠٠. ص ٧٧.

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية والتاريخية للعولمة

المطلب الأول: المرجعية الفكرية للعولمة

تغير الفكر الرأسمالي كثيرا من حيث أشكاله واساليب حركته وقد افرز طوال تاريخه منجزات حسب حاجة النظام الرأسمالي ومشكلاته، ومنذ البداية نقلت الرأسمالية أسلوبها للأنتاج الى خارج حدودها محدثة عند قيامها ثورة هائلة في تنمية القوى الإنتاجية متمثلة في (الثورة الصناعية ١٨٧٠م) حيث انتقلت الثورة الصناعية الى كل من فرنسا وبلجيكا وامريكا، وكانت تسعى دائما لأدماج في سوق عالمية واحدة وظل القانون الأساس الذي يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ في الخارج والعولمة في الرأسمالية حالة متكررة ومتجددة الأشكال خلال مراحل تطورها وهذا الواقع ليس بعيدا عن واقع الرأسمالية التي تشهد بين الحين والاخر تطورات تزيد النظام تداخلا وتشابكا ثم تظهر تناقضات النظام وتحاول الرأسمالية الى ذلك التشابك لتستمر. فالرأسمالية كيان أقتصادي يعيش على أجترار منجزاته التي افرزها طوال التاريخ الفكري الرأسمالية برمته والمدارس العريقة هي ثلاث (المدرسة التجارية) و(المدرسة الطبيعية) و (المدرسة الكلاسيكية – الليبرالية الاقتصادية). وما جاء بعد هذه المدارس من فكر أقتصادي رأسمالي لا يزيد عن كونه محاولة لتطويع فكر المدارس الثلاث ليتلائم مع متطلبات المراحل المختلفة لتطور النظام الرأسمالي ذاته وهي جميعا أدوات التطويع الفكر العتيق ليلبسه حلة جديدة وهو ما سنوضحه.

١- الرأسمالية التجارية – العولمة القسرية:

كانت التجارة القناة الأولى التي تمت من خلالها عولمة النشاط الانتاجي عبر التاريخ وشكلت التجارة اهم مصدر من مصادر تكوين الثروة لدى الغرب في تاريخهم وسببا رئيسيا في ازدهارهم الاقتصادي وثرواتهم وتفوقهم

الثقافي وظلوا يؤدون دورا مميزا على صعيد التبادل التجاري الدولي واسهموا اسهاما كبيرا في تطويره.

لقد كان الغرب في أمس الحاجة إلى الثروة لمواجهة التوسع الاستعماري ومتطلباته الكبيرة مما دفع الأمراء والتجار للبحث عن منافذ جديدة لاكتشاف الهند والعالم الجديد واىجاد اسواق جديدة ومواد أولية. إضافة إلى تزايد الفعاليات التجارية بين المراكز والأطراف (المستعمرات) كما زادت المبادلات التجارية بين دول المركز ذاتها [١٠] ، ومثلت الطروحات النظرية المطلقة والنسبية تحولا مهما وقفزة إلى أمام مقارنة مع فكر القرون الوسطى، فقد كانت الرأسمالية التجارية في تلك المرحلة مفترسة وتخريبية واحتكارية، اذ كّون الأوربيون مستعمرات للبيض في المناطق الساحلية للمستعمرات الجديدة وأقاموا محطات تجارية سيطر الأوربيون من خلالها على التجارة الدولية وتحويل أتجاهاتهم لصالحهم وفرض نمط أستعماري تعسفي لأستيلاء ونهب بشع لشعوب العالم، وإجبار السكان الأصليين على انتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها متزايدا في أوربا، كالتبغ والبن والشاي والقطن والاصباغ والسكر أضافة الى اجبارهم على العمل بالسخرة في مناجم الذهب والفضة وتحويلهم إلى عبيد[١١]. ويطلق على هذه العولمة حسب طبيعتها كظاهرة زمانية

[١٠] رمزي زكي، الصراع الفكري والأجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٥ ص ٢٣.

[١١] رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث. المصدر السابق، ص٢٣.

بدأت في الأكتشافات الجغرافية وما بعدها بالعولمة القسرية التي تكونت من المراحل الأتية[١٢]:

- عولمة التصفية الجسدية (ما فعله الغزاة في أمريكا من تصفية جسدية لأصحاب الأرض المحتلة) تصفية الهنود الحمر.
-عولمة الأستعباد بأستيراد العبيد (الزنوج).
- عولمة الأستعمار الأقتصادي – تتمثل في ضرورة التوسع وأبقاء تلك البلاد المستعمرة مصدرا الموارد الاقتصادية وسوقا مفتوحة للبضائع، وعليه يمكن القول أن الرأسمالية منذ نشأتها كانت أمبريالية النزعة وظاهرة العولمة ليست جديدة.

٣- المدرسة الطبيعية :

انتشر فكر الطبيعين وطروحاتهم النظرية في القرن الثامن عشر في فرنسا وامتد الى باقي القارة الأوربية، وفي منتصف القرن الثامن عشر تمكن الطبيعيون من صناعة بناء متماسك في التحليل الاقتصادي، حيث أكد الفكر الطبيعي بأن هناك مبادئ أساسية تهيمن على سير الحياة الاقتصادية كقوانين طبيعية وهي[١٣]:

- يعتقد الطبيعيون ان هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بأنتظام بالغ ويجب ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة، والفلسفة التي يعتمدها الطبيعيون هي الألتزام بمدأ الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا ورفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

---

[١٢] **محمود خالد المسافر العولمة الاقتصادية الأبعاد والانعكاسات على بلدان الجنوب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، آيه ٢٠٠١،ص٩.**

[١٣] **المصدر نفسه ص ٢٩**

واقتصارها في حدود ضيقة تتمثل في ضمان الحرية الفردية في التمسك والعمل والتعاقد دون المساس بحرية الاخرين، وأن وظيفة الدولة (حارسة) تنحصر في القيام بشؤون الدفاع والأمن والقيام بالمشروعات العامة التي لا يقوى الأفراد على القيام بها.

- ان المنفعة الشخصية تقود سلوك الأشخاص وتحفز نشاطهم الاقتصادي.
- كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية فيواجه منافسة الأفراد الاخرين الذين يسعون في ذات الوقت إلى تحقيق منافعهم الشخصية الأمر الذي يمثل محدد اساسي لكل الأفراد في سعيهم لتحقيق منافعهم الشخصية.

أن سياسة الطبيعيين كانت قائمة على أساس شعار (دعه يعمل .. دعه يمر) فالعبارة الاولى تعني أطلاق حرية العمل أما العبارة الثانية فتعني أطلاق حرية التبادل داخل البلاد وخارجها وهي دعوة واضحة للحرية وعدم التدخل، واىمان واضح بالنظام الطبيعي والقوانين الطبيعية ، ولذلك يرى البعض أن الفكر الطبيعي قد أسهم في وقت مبكر في تحديد ظاهرة العولمة بصورة أكبر كما أعطاها بعدا أقتصاديا أدق[١٤].

٣- المدرسة الكلاسيكية (الليبرالية الأقتصادية) :

نشأت في بريطانيا وأمريكا ولم تلد النظرية الليبرالية الاقتصادية من فراغ بل مثلت خلاصة الأكثر الطروحات الفكرية نضجا في تلك المرحلة التاريخية وما سبقها. (المذهب التجاري) و(الفكر الطبيعي) وغيرها من المدارس والتيارات الفكرية الاقتصادية التي عرفت في ذلك الوقت فقد توصل الاقتصاديون الليبراليون إلى قناعة تامة بأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في عصرهم تؤخر وتعوق نمو قوي الانتاج.

---

[١٤] **المصدر نفسه، ص ٣٢**

ان الاقتصاديين الليبراليين بغية الوصول الى بناء أقتصادي شامل ورصين أعتمدوا جملة من الفروض وقد شكلت تلك الفروض بمجموعها الأطار الأساسي لليبرالية الأقتصادية للانتقال بالمجتمع الرأسمالي إلى مرحلة جديدة، وهذه الفروض هي:

- تستند الليبرالية الأقتصادية إلى فلسفة وجود القانون الطبيعي وفعاليات الانسان تتم على وفق قوانين موجودة في الطبيعة، ولا علاقة للأنسان بها ولا يمكنه ولا يمكن الدولة وضع قوانين وضعية تغير قوانين الطبيعة أو تتجاهلها، فالطبيعة ستقف بالمرصاد وستولد من ذاتها قوة مضادة تعيد تصحيح الأوضاع وظل الاعتقاد سائدا بالرغم من تقدم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- نظروا للقوانين الاقتصادية على انها تحدث مفعولا في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وأرادتهم وقد فسروا الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية من وجهة نظر مثالية وانها نتيجة لتأثير قوى أعظم هي قوانين الطبيعة الخالدة.
- نادوا بالفردية والحرية الاقتصادية واصبحت الحاجة الماسة والحيوية لعمل النظام فقد دافعوا عنها وكانت اعظم سند للرأسمالية الصناعية والايمان المطلق للفردية تعتبر نتاجا للملكية الخاصة فالانسان وسلوكه تحفزه نزعات طبيعية كحب النفس والعطف والرغبة في الحرية وحب التملك .

نموذج رونالد روبرتسون لمراحل نشوء وتطور العولمة :

بخلاف الآراء المذكورة سابقا وفي صياغة متكاملة لنشوء وتطور ظاهرة العولمة أعتمد رونالد روبرتسون في دراسته المهمة " العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية " نموذجا تاريخيا لرصد المراحل المتتابعة لتطور

العولمة وامتدادها المكاني والزماني وأثر العوامل الاجتماعية واحيانا العوامل السياسية والاقتصادية في ذلك، وقد قام روبرتسون بتقسيم مراحل العولمة الى خمس مراحل وهي[١٥]:

المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية

أستمرت في اوربا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وشهدت المرحلة نمو المجتمعات القومية وتخفيف حدة النظام المتعدي للقوميات السائد في العصور الوسطى وقد اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية وتعمقت خلالها الافكار الخاصة بالفرد والانسانية وسادت نظرية مركزية العالم وبدأت الجغرافية الحديثة ، وربط روبرتسون أولى مراحل نموذجه بالنهضة العلمية التي شهدتها أوربا في بداية العصور الحديثة وولادة الفكر الليبرالي، وقيام النظام الرأسمالي الذي أزدهر في اوربا الغربية وقد ساهمت الأكتشافات الجغرافية في تحويل أتجاهات التجارة الدولية لصالح الدول الأوربية وسيادة الرأسمالية التجارية، أذن فولادة الرأسمالية التجارية بفعل عامل الأكتشافات الجغرافية وما تمخض في نمو التجارة وانهيار الاقطاع وتحويل الاقتصاد الساكن الى اقتصاد حركي هي العولمة بحد ذاتها .

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء

أستمرت في أوربا منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر فقد حدث تحول كبير في فكرة الدولة الموحدة المتجانسة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للأنسانية وزادت الى حد كبير الاتفاقات الدولية ونشأت المؤسسات

---

[١٥] رونالد روبرتسون.العولمة،النظرية الأجتماعية والثقافة الكونية، ترجمةاحمد محمود ومنور امين. مراجعة وتقديم محمد حافظ ذياب المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والآداب الكويت،١٩٩٨،ص١٣١- ١٣٠.

المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام بموضوع القومية و العالمية. ومن الواضح أن المرحلة ترتبط بعهد التنوير الذي استمر من منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويشير روبرتسون أيضا إلى أهمية تبلور الفكر القومي الذي تزامن مع الانفتاح على العالمية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الأنطلاق

أستمرت في أوربا من منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم جديدة للمجتمع القومي المقبول ومفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية وتم أدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدوليوبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالانسانية ومحاولة تطبيقها وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الاشكال الكونية للأتصال وظهرت لأول مرة حكايات عالمية والألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وقامت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم، فضلا عن ما تقدم فأن المرحلة شهدت أهم المراحل الرأسمالية هي مرحلة الكولونيالية والتي تمتد من بداية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، وكان لأحداث المرحلة الفضل الكبير على الرأسمالية العالمية حيث ساهمت وبفاعلية من خلال نهب المستعمرات على تطورها وتقدمها من خلال النقل العكس للموارد جراء عمليات الهيمنة على المستعمرات.

المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة

أستمرت هذه المرحلة منذ منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى اواخر الستينيات من القرن العشرين وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في نهاية مرحلة الأنطلاق

وظهور الأمم المتحدة وتمت فيها محاولات لإرساء مبدأ الاستقلال القومي ومفاهيم الحداثة المتضاربة (الحلفاء ضد المحور) تبعتها الحرب الباردة كما تم التركيز على الموضوعات الأنسانية بحكم بعض الأحداث مثل إلقاء القنبلة النووية على اليابان والهولوكوست كما تبلور في هذه المرحلة العالم الثالث، وأعتمد روبوتسون في تصنيفه لهذه المرحلة بقراءة واقع التحديات بين الفكرين الماركسي والرأسمالي الذي نما بشكل كبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية واتجاههما نحو الصراع والتوسع الواحد على حساب الاخر بحثا عن عولمة رأس المال فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي وانتشار وتوسع أممية البروليتارية وهيمنتها على الإنتاج.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين

بدأت في أواخر الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات وقد تم أدماج بلدان الجنوب في المجتمع العالمي وتصاعد الوعي الكوني في الستينات وحدث هبوط على القمر، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت الى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتواجه المجتمعات الانسانية مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه وظهرت حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة وانتهى النظام ثنائي القطبية وزاد الأهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتدعيم نظام الأعلام الكوني بما في ذلك المنافسة حول الأمر وخاصة ما يتصل بالأسلام كحركة مناقضة للعولمة.

مما تقدم يعتقد روبرتسون ان انهيار النظام ثنائي القطبية هو نهاية لصراع فكرين ونظامين ونظريتين متناقضتين مما ينتج لدعاة العولمة شرح مضامينها وأهدافها النبيلة التي تتمتع بها كالدفاع عن حقوق الأنسان وحرية

الفرد والعدالة، وبدأ واضحا من خلال تسلسل أفكار روبرتسون أنه علـى يقـين من أن المحصلة النهائية هي النصر لكل ما هو كوني وليس محلي ووطني ولكن ليس على الأساس المادي والاقتصادي بـل علـى أسـاس التـداخل النظـري الاجتماعي و سيكون الأقتصاد متغيرا تابعا للتطور الأجتماعي .

الفصل الثاني: العولمة والدولة الحديثة

المبحث الأول: القضايا السياسية للعولمة

المطلب الأول: عولمة الديمقراطية الليبرالية

لم تشغل الفضاء الفكري والمجال السياسي بعد انتهاء الحـرب البـاردة قضية مثلما شغلته قضية الديمقراطية، فإذا كان الصراع الأيـديولوجي المحتـدم بين الرأسمالية والماركسية هو محور الحياة السياسية، فان الخلاف حول حضور أو غياب الديمقراطية كان أحد أهم موضوعات الصراعات الرئيسية في عصـر العولمة.

- تعريف الديمقراطية الليبرالية

الديمقراطية ليست مصطلحا ابتكره الفكر السياسي المعاصـر وان مـا وردت في تراث الفكر اليوناني القديم والذي يعني حكم الشعب فقد تـم تعريفـه على انه نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه ولكي يكون صحيحا وخاليـا من الشوائب يجب أن يكون الشعب واعيا متفهما حقوقه وواجباته[١٦].

وصولا إلى القرن العشرين أخذت الديمقراطية تأخذ إبعادا وتغيـرات حتـى أن البلاد الشيوعية أخذت تعتنق هذا المفهوم فليست البلاد التي تسـمى ديمقراطيـة هي التي تظهر المتناقضات والعيوب بل أن البلاد الشيوعية في العـالم أخـذت

[١٦] محمد الرميحي، العولمة وفخاخها، حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره. مصدر سابق ص ٢٢

تعتنق مفهوما سياسيا مخالفا تماما حيث أخذت تدعي أنها ديمقراطية شعبية وان انتساب البلاد الأخرى إلى الديمقراطية أنما هو من قبيل الخداع.

وأما المفهوم الليبرالي للديمقراطية فقد قام على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقل مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة فكما تصورت الليبرالية نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة حيث المستهلك فيه هو السيد الذي يختار بين السلع المتنافسة وفقا لقوانين حرية السوق والعرض والطلب تصورت أيضا نظاما سياسيا يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية [١٧].

- عولمة الديمقراطية الليبرالية

تحظى قضية الديمقراطية الليبرالية في عصر العولمة باهتمام العالم لم تعرفه في أي وقت مضى ويرجع ذلك لأسباب منها[١٨]:

١. نجاح دوائر العولمة الأمريكية والغربية في فرض ونشر نموذج الديمقراطية الليبرالية وتقديمه على أنه أساس لتقدم ورفاهية الشعوب واقرب مثال ما حققه المعسكر الرأسمالي الليبرالي على المعسكر الشيوعي. فقد قدمت هذه الدوائر إلى اعتبار كل معارضي هذا الفكر أنهم سيضطرون إلى تبنيه مستقبلا.

٢. تأكيد الدوائر الغربية على عدم إمكانية التعامل مع أي بلد لا يتخذ من القواعد الديمقراطية أساسا لتعاملاته المختلفة، فأساس المساعدات المالية والقروض

---

[١٧] حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٩، ص ١١٩.

[١٨] محمد الرميحي، مصدر سابق، ص ٢٧.

المدفوعة من دوائر ومؤسسات العولمة أنما يكون جوازها التمسك بهذه القواعد.

٣. تحذر الدوائر الغربية من الأنظمة الاستبدادية والتي تحافظ على حقوقها الفردية إلى جانب افتقارها للشرعية وعد الشرعية تشكل أزمة على المستوى الفكري فالشرعية ليست هي فقط العدالة ولكنها مفهوم نسبي موجود في إدراك الشعوب الباطن وبذلك يمكن اعتبار أفضل هذه النماذج هو النموذج الديمقراطي الليبرالي.

لذلك أصبح الناس في الغرب يقبلون النقاش حول أي موضوع ما عد موضوع الديمقراطية الحرة فالديمقراطية بمبادئها كالحرية والمساواة وحقوقها وضماناتها منطقة مقدسة لا ينبغي أن تكون موضوع جدل .

- **طبيعة الدعوة الغربية والأمريكية للديمقراطية الليبرالية وأهدافها**

لقد أخذت وسائل الإعلام منذ بداية عقد التسعينات بالتركيز على النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تجليات وتداعيات قضايا العولمة السياسية لضمان حرية التعبير والمساواة داخل القرية الكونية المترامية الأطراف والمرتبطة بواسطة آليات الثورة المعلوماتية والمعرفية فنموج الديمقراطية الحرة يمثل من وجهة نظر الفكر الغربي المعاصر نهاية التاريخ فقد احتفلت الدول الغربية بانتصار قيمها وثباتها في مضمار السياسة الدولية بعد أخفاق التجربة الشيوعية ولذلك وبعد نهاية الحرب الباردة أخذت دول الشمال بانتهاج سياسات خارجية جديدة ومختلفة في تحديد علاقتها الدولية والإقليمية على أساس الالتزام بالقيم الديمقراطية.

بطبيعة الحال لا يمكن معرفة طبيعة وأهداف الدعوة الغربية والأمريكية للديمقراطية الليبرالية إلا إذا حللنا الخطاب الفكري والعملي لدعاة هذا النموذج

وتطبيقاته منذ بداية التسعينات ولذلك سنتبع في تحليله وفهمه الأمور والمسائل التي ركز عليها وكما يأتي:

أولا: الترغيب بالديمقراطية الليبرالية

اعتمدت الدول الغربية والولايات المتحدة ومؤسسات العولمة المتعددة الجنسية عنصر الترغيب والتشجيع للدول والتكتلات المختلفة لدعوتها إلى تبني الديمقراطية الحرة ولقد سلكت في ذلك سياسات منها[١٩]:

١. تعد الدول الغربية أن (عملية التصنيع والتقدم المتطور تنتج دائما عن ديمقراطية حرة ولذلك فأن منطق التصنيع المتقدم والذي يحدد علم الطبيعة الحديثة يخلق استعدادا لصالح الرأسمالية واقتصاديات السوق وبذلك يقدم حكومة حرة ومشاركة ديمقراطية).
٢. ترغب الدوائر الغربية والأمريكية خاصة وتشجع الدول إلى تبني الديمقراطية الحرة بواسطة منهجها في المساعدات والمنح التي تخصصها الدول المتقدمة للدول النامية والفقيرة البناء مؤسساتها الخدمية ومرافقها العامة، إلى جانب ذلك لا يمكن الاقتراب من مؤسسات العولمة صندوق النقد والبنك الدوليين إلا بعد أخذ موافقة الدول الغربية التي تدعو مع هذه المؤسسات إلى تبني نموذج الديمقراطية الحرة في كافة تعاملاتها.
٣. تبين الدوائر الغربية والأمريكية أن ليست هناك ايدولوجية يمكن أن تحل محل التحدي الديمقراطي التقدمي ثم تنتقد هذه الدوائر الأنظمة الاستبدادية

[١٩] جورج حجار، العولمة والثورة شعبي سيحكم، مصدر سابق ، ص ٢٩، ص ٢٧.

التي تحافظ فقط على حقوقها الفردية إلى جانب افتقارها للشرعية والدليل على ذلك نجاح النموذج الديمقراطي في أجزاء العالم المختلفة.

ثانيا: الترهيب بترك الديمقراطية الليبرالية

في الجانب الأخر حذرت الدول الغربية والولايات المتحدة خاصة من عواقب التخلي عن النموذج الديمقراطي داخليا (كحدوث كوارث وأزمات اقتصادية وسياسية مختلفة وخارجيا (بالانعزال عن الركب العالمي سوقا ومساعدا وشريكا) ثم التحريض على كسر كل دوافع التخلي عن هذا النموذج فرض سياسات عالمية لا يمكن الوقوف بوجهها انفراديا إلا بالتكتل الإقليمي الذي غالبا ما يخفق في تحقيق التنمية المستديمة[٢٠]. ولذلك فقد ساهمت وسائل الإعلام في تعزيز الإدراك بان من مصلحة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى رفع شعار الديمقراطية والتلويح بالمرجعية الديمقراطية والحقوق الإنسانية باعتبار ان هذا العمل يظهر تفوقها الأخلاقي والسياسي ويعلن انتصار قيمها وعقائدها على النظم الأخرى ويوفر لها فرص الإشراف على المصير العالمي، ويترافق الحديث الغربي والأمريكي عن الديمقراطية مع الحديث عن الأموال من خلال الدعوة إلى الاقتصاد المفتوح والحدود المفتوحة والأسواق الحرة والتي تحاول تهميش الأمم والقوميات الرافضة للمنهج الأمريكي في فرضه السيادة على العالم، كما وان الولايات المتحدة كانت قد دعت شعب ماليزيا للثورة على حكومته المنتخبة شرعيا وذلك لان هذه الحكومة لا تستجيب للمصالح الأمريكية[٢١].

---

[٢٠] **مجدي حماد، تقرير عن ندوة العرب والعولمة، المستقبل العربي. العدد ٢٢٦، ك١/ ١٩٩٧، ص ٧٩.**

[٢١] **جورج حجار، مصدر مسابق. ص٣٦.**

وهنا يجب أن يذكر مثال اعترفت به وكالات الأنباء الغربية يناقض الفكر والدعوة الديمقراطية إضافة إلى ترهيب وتخويف المفكرين بعدم الانصياع للرغبات الأمريكية فأي أمريكي يعرف ألف باء السياسة يعلم تماما أن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل الديمقراطية ضد العراق لأنه ليس هنالك ديمقراطية في الوطن العربي، لقد تحركت الولايات المتحدة نحو العراق لمنعه من السيطرة على ثروة هي الوقود الأساسي للصناعة ، وهكذا يتضح أن الديمقراطية الأمريكية من دون كل الأشكال الأخرى للديمقراطية هي التي تتمتع بالنموذج والنفوذ في نظر الولايات المتحدة بسبب النفع الذي تحققه من خلال تحقيقها النظام الذي يشكل عنصرا ضروريا لسير عمل السوق الحرة التي تحرص الولايات المتحدة على وجودها، و بذلك أصبحت الدعوة الغربية والأمريكية للديمقراطية دعوة للهيمنة الثقافية والسياسية الغربية على شعوب العالم و محاولة دفعها للموافقة على الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة والغرب[٢٢].

المطلب الثاني: عولمة ليبرالية حقوق الإنسان

أولا: تعريف حقوق الإنسان

إن مدلولات كلمة حقوق يفيد مفردها معنى الصحة والاستقامة لغة كما يدل على الثبات والعمل والحقيقة وهي نقيض الباطل والزور أما اصطلاحا فهي مجموعة من الحقوق متصلة بتصور معين للإنسان يقوم في جوهره على الحرية ويمكن كل فرد بصفته تلك عضوا في المجتمع وجزءا من الإنسانية من قدرات وإمكانيات في علاقته مع الآخرين ومع مجموع السلطات، ولقد جرى العرف على التمييز بين نوعين من الحقوق الأولى تسمي الحقوق المدنية والسياسية والتي منها حق الحياة وحق التعبير والتنقل والثانية تسمى بالحقوق الاقتصادية

[٢٢] جلال أمين. العولمة والدولة العرب والعولمة. مصدر سابق. ص ٩٧

والاجتماعية والثقافية كحقوق الأمن والتحرر من الجوع وتكوين العائلة وحق الصحة والتعليم[٢٣].

ثانيا: علاقة حقوق الإنسان بالديمقراطية

في عصر العولمة لا يجري الحديث عن حقوق الإنسان إلا عبر الإشارة إلى الديمقراطية وعن هذا الترابط يمكن القول أن للديمقراطية جانبين: الأول يتمثل بقضية حقوق الإنسان والحريات التي يتمتع بها الفرد داخل المجتمع والجانب الأخر يتمثل في أن يكون للناس على مختلف أعراقهم وقومياتهم حق وصوت مسموع في إدارة دفة الحكم، وبهذا يظهر ارتباط الديمقراطية بوصفها ظاهرة سياسية تتمثل بحكم القانون وهو سيد الموقف بدلا من الأمزجة والأهواء للنخب الحاكمة وان يتم ذلك في أطار تعميق ودعم حقوق الإنسان من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الديمقراطية والقانون وحقوق الإنسان حلقات متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض[٢٤].

ثالثا: عولمة ليبرالية حقوق الإنسان

إن قضية حقوق الإنسان رغم قدمها إلا أنها في عصر العولمة أصبحت جديدة لكونها لم تعرف بهذه الأبعاد ولم تثر بهذا الحجم مثلما هي عليه ألان بأبعادها وتداعياتها الكبيرة بسبب التقدم الهائل الذي بلغته البشرية في مختلف المجالات والمستويات.

يفهم من كل ذلك أن العولمة أصبحت اليوم سلاحا بيد الغرب المتقدم اقتصاديا والمتمدن حضاريا وتستخدم كوسيلة لإبراز واثبات شرعية قيمها الفكرية، ويسعى الغرب إلى ذلك من خلال فرض تلك القيم والمفاهيم والمبادئ

---

[٢٣] **محمد عابد الجابري الديمقراطية وحقوق الانسان،مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت،١٩٩٤، ص ٤٠**

[٢٤] **المصدر نفسه ص ٤١**

التي تعبر عن فلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢٥] ، ومن هنا تأتي الدعوات الغربية المستمرة للاتجاه نحو التغيير في التعامل مع قضية حقوق الإنسان في بلدان العالم الثالث عن طريق إقامة النظم الليبرالية فيها وتعزيز دور الفرد والمؤسسات الدستورية التي توفر الضمانات القانونية له وتقتضي ما أمكن قضائه على الاضطهاد والقهر والتسلطي وتأتي هذه الدعوات لكي تساير الاتجاهات العامة للعولمة والتي تعد من ابرز تجلياتها السياسية النزوع إلى احترام حقوق الإنسان في إطار من العالمية تعم الشعوب والأمم كافة ولا يستثنى منها أحد[٢٦].

وهكذا وجد الغرب نفسه مدافعا عن منظومته الفكرية في مجال حقوق الإنسان بوسائله المتعددة المتيسرة تحت تصرفه وفي مقدمتها تلك التي وفرتها العولمة بما قدمته من مال ومعلومات بالإضافة إلى مصادر القوة الاقتصادية المتعددة الأخرى ساعدت كلها على إبراز شرعية القيم الغربية وسرعة انتقالها أو انتشارها واعتبارها هي القيم العالمية التي تعبر عن حاجات الإنسانية.

رابعا: أهداف عولمة حقوق الإنسان

لا شك إن العولمة حقوق الإنسان أهداف ومقاصد على المستوى العالمي أبرزها ما يأتي[٢٧]:

١. استخدام قضية حقوق الإنسان حسب النمط الليبرالي كشرط للحصول لى المساعدات المالية والقروض التي تحتاجها دول العالم الثالث لسد احتياجاتها الداخلية ولتنفيذ برامجها التنموية.

---

[٢٥] سيار الجميل، العولمة والمستقبل ستراتيجية التفكير من اجل العرب والمسلمين في القرن ٢١، مصدر سابق. ص ٨٥

[٢٦] المصدر نفسه، ص٩٢.

[٢٧] محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الانسان، مصدر سابق ص ٥٣.

٢. تستخدم الدول الغربية والولايات المتحدة خاصة موضوع حقوق الإنسان للضغط على لدول المنافسة في القدرات العسكرية والتجارية والتي لا زالت ترفض الفكر الليبرالي الخاص بحقوق الإنسان.
٣. يركز الخطاب الغربي في قضية حقوق الإنسان على الربط بين حقوق الأفراد وحرية لسوق دون إنكارها، وهذا تماشيا مع النهج الذي يخدم هدف العولمة في فتح الأسواق وتحرير التجارة وانه حق لكل البشر في طلب ورفض المعروض في اسواق الدول من البضائع والثقافات الاستهلاكية الغربية.
٤. تقوية وإبراز دور المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان في العالم واعتبارها لممثل الأول لحقوق المظلومين.
٥. الضغط على حكومات العالم لقبول الثقافات الاستهلاكية الوافدة من جميع أنحاء العالم المراد بها الغربية والأمريكية لتقدمها التكنولوجي والتقني ولقوة الجانب الفني فيها فالإنسان من حقوقه أن يرى ويسمع ويتعلم ما يشاء دون قيود.

المبحث الثاني: القضايا الاقتصادية للعولمة

المطلب الأول: عولمة اقتصاد السوق (السوق الحرة)

أولا: تعريف اقتصاد السوق الحرة

والذي يعرفه بعض المفكرين على انه المذهب الذي يدعو الناس إلى الإثراء إلى ما لا نهاية من خلال استخدام العقل في مشكلة أرضاء رغبتهم الخاصة بالتملك، ويرى آخرون أن فلسفة السوق الحر تضع أمالها المستقبلية على النمو الاقتصادي غير المحدود والناتج عن تحرير قوى السوق فمن قوى السوق الرئيسية في الفكر الليبرالي النزعة الفردية ورغباتها ودور الشركات

المتعدية الجنسية ودخولها عن طريق الخصخصة لقطاعات الدولة ثم بتحرير التجارة على المستوى العالمي والدعوة إلى الاندماج داخل القرية الكونية.

ثانيا: تلازم اقتصاد السوق (لسوق الحرة) بالديمقراطية

أن الليبراليون الجدد يربطون بين قوى السوق الحرة وبين الدفاع عن النظم التقليدية (الأسرة والدولة القومية) فالمبادرة الفردية تتطور في الاقتصاد ولكن الالتزامات والواجبات ينبغي تشجيعها في المجالات كافة، كما أن السوق وحده لا يمكن أن يحدد المستوى المناسب ومكان الاستثمار العام تحت التركيب أو القواعد الخاصة بمنازعات العمل وتنظيم الصفقات أو الصحة والوظيفة ومستويات الأمن، ذلك أن لكل مسألة من هذه المسائل قيمة ولا بد أن تعود إلى النظام السياسي، ويمكن اعتبار أن انجح نظام سىاسي يضبط كل هذه المسائل وغيرها هو النظام الديمقراطي كمثال على هذه العلاقة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية الحرة يمكن أن نراها في أسيا فاليابان أول دولة أسيوية شرقية حققت ديمقراطية حرة مستقرة[٢٨].

ثالثا: المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق (السوق الحرة)

يمكن معرفة المبادئ السياسية لاقتصاد السوق في الفكر الليبرالي من خلال الأتي[٢٩]:

١. يجب أن يكون دور الدولة أو التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية محددا وبذلك فأن الادخار يؤدي إلى زيادة رأس المال وان الطلب على رأس المال لإغراض الاستثمار يكون تلقائيا .

---

[٢٨] **محمود خالد المسافر،العولمة الاقتصادية الأبعاد والانعكاسات على بلدان الجنوب، مصدر سابق، ص ٥٥ .**

[٢٩] **المصدر نفسه، ص ٦٥.**

٢. أن الإنتاج يتطلب أن يّسوق إلى الخارج من اجل توسيع السوق المحلية وبذلك فأن العمل سيحصل تلقائيا ومن ثم يزداد الإنتاج مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي وهذا حافز لزيادة السكان وبذلك فأن زيادة السكان دالة على الدخل وان التوسع في السكان سيؤدي إلى زيادة في الطلب وتوسيع السوق ثم خفض تكاليف الإنتاج نتيجة الوافرات الخارجية.

٣. إن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توفر قدر من الطلب الفعال وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي الذي يعد حافزا لزيادة السكان.

٤. ترتبط أفكار النزعة الأمريكية والتي نهضت على مقاولات اقتصادية حول الطبيعة الأعلى تفوقا للأسواق، ترتبط ارتباطا وثيقا برؤية مميزة للمجتمع المدني بوصفه آلية مولدة ذاتيا للتضامن الاجتماعي، ومن ثم الفضائل الصغيرة للمجتمع المدني يجب أن تتاح لها فرصة النمو والازدهار ولن يتحقق ذلك إلا إذا امتنعت الدولة عن تعويقها.

رابعا: عالمية اقتصاد السوق (السوق الحرة)

اخذ الفكر الليبرالي في شقه الرأسمالي التعويل على عالمية اقتصاد السوق الحرة، فالليبراليون الجدد يطبقون على الصعيد العالمي فلسفة تفضي بهم إلى المزيد من الانخراط عن المستوى المحلي وسوف يكون العالم في أفضل وضع إذا ما تركت الأسواق تعمل بأدنى قدر من التدخل أو دون تدخلا على الإطلاق، ومع ذلك يتبنى الليبراليون الجدد في دفاعهم عن الدولة التقليدية نظرية واقعية في العلاقات الدولية فالمجتمع العالمي ما يزال عالما مكونا من الدول القومية.

ويقدم الليبراليون نصائح و إرشادات الدول العالم بضرورة الأخذ من هذا النموذج الجديد الذي استطاع التغلب على أقوى المنافسين فالنجاح الذي حققته دول أسيا والذي كان لها من استخدام وتبني فكر اقتصاديات السوق الحرة وكان لأدائها هذا نظرة اقتصادية جديدة مفادها أن الدول التي تعاني من فقر مواردها ولكنها غنية بالأيدي العاملة يمكن لها أن تستفيد من الانفتاح الاقتصادي الدولي لخلق كم هائل من الثراء و بالتالي يمكن لها إغلاق الفجوة الحادثة بينها وبين القوى الرأسمالية في أوربا وأمريكا الشمالية، و تشجيعا للدول في العالم عبر الليبراليون أن حتى النظم الديكتاتورية الأخذة بنظام السوق تحقق نتائج أفضل مما تحققه النظم الديمقراطية. لكن المهم هنا هو التأكيد على أن تزايد دور الدول الرأسمالية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين قد أسهم في انتشار نظام اقتصاد السوق على نطاق واسع[٣٠].

المطلب الثاني: مشروع الشرق أوسطية

لقد بدأت الدعوات الغربية منذ نهاية الحرب الباردة تتجه صوب عصر دولة الإقليم التي تتشكل في منطقة اقتصادية تربط بين أجزاء من بلدان مختلفة وان هذه الدول تشكل منطقة فعالة للوصول إلى الاقتصاد العالمي. ومما ساعد على تعزيز الإقليمية الجديد ما يأتي[٣١]:

١. الاتجاه الغربي السائد نحو تعميم العولمة على المستوى الإقليمي والعالمي.
٢. تصاعد أهمية العوامل الاقتصادية وانتشار الليبرالية الجديدة بدعامتيها اقتصاد السوق والخصخصة الرامية إلى إزالة الحواجز بين الدول.

---

[٣٠] محمود خالد المسافر المصدر نفسه، ص ٦٧.

[٣١] محمد الرميحي، العولمة وفخاخها، مصدر سابق، ص ٨٩.

لقد بدأ العالم يشهد سيادة هذه التكتلات الإقليمية الجديدة ولم يكن ببعيد أن يوضع الوطن العربي الإسلامي في قائمة يراد لها أن تحقق طفرة إقليمية تنافس بقية الأقاليم لما تحويه من ثروات وإمكانيات هائلة وهكذا جاءت الدعوة إلى إقامة ما يعرف بالمشروع الشرق أوسطي أو الشرق أوسطية لكي يتواكب مع الدعوات المروجة للعولمة.

أولا: تحديد نطاق الشرق أوسطية جغرافيا وسياسيا

بدأ الفكر الغربي بالإشارة إلى مصطلح الشرق أوسطية للدلالة على المنطقة التي تتوسط الشرق الأقصى والأدنى وهي المنطقة التي تضم مصر – العراق – لبنان – السودان – الأردن – سوريا – شبه الجزيرة العربية وحدودها الخارجية، إسرائيل – تركيا – إيران – أفغانستان، ويعد هذه التقسيم تمزيقا للبيت العربي الإسلامي ليحوله إلى كيانات مفككة تضم دولا غير شرعية كالكيان الصهيوني بمعنى أنها تتبلور حول مفهوم إسرائيل الكبرى أن لم تكن تتطابق معه[٣٢].

ثانيا: ماهية وأبعاد المشروع الشرق أوسطي

أن جوهر النظام الشرق أوسطي تمثل في[٣٣]:

١. الاتفاقات الثنائية: وهي محاور التمرير هذا المشروع المقترح فهناك مؤتمرات للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط تعاقبت ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤م، مرورا بمؤتمر عام ١٩٩٥م والقاهرة عام ١٩٩٦م وانتهاء بمؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧م، تلك المؤتمرات كانت بمثابة

[٣٢] حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، مصدر سابق، ص ١١٥.

[٣٣] حسين معلوم. التسوية في زمن العولمة. مصدر سابق، ص ١١٥.

جسر العبور الإقليمي الذي يتسم من وجهة نظر إسرائيل والقوة الدولية المؤيدة لها بالفوضى و الصراعات إلى نظام إقليمي تعاوني منتظم.

٢. تأسيس محور ثلاثي: يضم فلسطين والأردن وإسرائيل بحيث تكون أولى الخطوات نحو الكونفيدرالية ثن تبدأ بعد ذلك مرحلة تطبيع العلاقات الاقتصادية مع بقية الدول العربية، وهنا نجد أن بعض المشروعات المقترح تطبيقها عند إتمام المشروع مثل مشروع البنية التحتية والمشروعات الثنائية في مجالات السياسة وصناعة النسيج والملابس والمشروعات التي تخدم عملية التطبيع على غرار إنشاء بنك إقليمي لتمويل مشروعات التنمية ومراكز طبية وجامعات وغير ذلك تساعد في النهاية على تنمية فكرة السوق الشرق أوسطية.

ويتضح لنا أن السوق الشرق أوسطية المقترحة تضم الدول العربية غير الإفريقية وإسرائيل فضلا عن تركيا فهذه المجموعة المتنافرة غير المتجانسة لا يوجد ما يربطها بعضها ببعض سوى مصالح الدول الصناعية.

ثالثا: أهداف المشروع الشرق أوسطي

أكد الباحثون الاقتصاديون أن الشرق أوسطية هي عولمة مصغرة تروج لها إسرائيل بدعم ودعوة غربية تحت ذرائع وأهداف مختلفة أهمها[٣٤]:

١. المعالجات البعيدة المدى للتشوهات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد عانى هذا الاقتصاد خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين أثار المقاطعة العربية التي اضطرته إلى الاتجاه نحو صناعة المعدات الحربية للتعامل بها في السوق العالمي وفي عقد التسعينات أخذ هذا النمط

[٣٤] المصدر نفسه ص ١١٧

من السلع بالتراخي في مجال التجارة الخارجية بسبب سيادة اتجاهات تخفيف تيارات التوتر الدولي فأصبح أمام الاقتصاد الإسرائيلي خيارات متعددة في مقدمتها السعي لرفع المقاطعة الإسرائيلية حتى يصبح بالإمكان توسيع اتجاهات الطلب على السلع الإسرائيلية ثم صياغة المرحلة الثانية من خلال الترابط بين الاقتصاديات العربية و الاقتصاد الإسرائيلي

٢. إن الاقتصاد الإسرائيلي على الرغم من ارتفاع قيمة إجمالي ناتجة القومي فأنه يعاني اختلالات هيكلية دائمة أفقدته التوازن الداخلي والخارجي وقد جاء ذلك من جراء سيادة فجوة الاستثمار – الادخار – الصادرات والواردات، وعليه فأن هذه الاختلالات ليست طارئة إنما هي من بنية هذا الاقتصاد فأن اقتصادا من هذا النوع يتطلب تغييرات هيكلية لتصحيح مساراته التوازنية والمتضمنات الاقتصادية لهذه التغييرات يمتلكها الاقتصاد العربي من خلال مبيعات السوقية وتوافر موارده الاقتصادية، وقد ترتب على ذلك أن الاقتصاد الإسرائيلي ليس أمامه خيار سوى الانفتاح على الاقتصاديات العربية المجاورة لحل أزمة العمل أولا وتوسيع السعة السوقية لمنتجاته ثانيا.

٣. إن الجغرافية الاقتصادية الجديدة للشرق الأوسط التي تدعو إليها العولمة هي ليست إلا وسيلة لإعادة صياغة السياسة للمنطقة فالاهتمام اقتصاديا وسياسيا موجه في الأساس إلى محيطها الفلسطيني والأردني كجسر عبور إلى المجال الاقتصادي العربي لان ذلك يحمل مردودا اقتصاديا الإسرائيل من خلال توفير سوق مجاور لصادراتها وكذلك عمالة رخيصة ومتوفرة وللعبور بهذه الصادرات إلى أسواق أكثر قدرة استيعابية واقل قدرة تنافسية.

٤. إن هذا الانفتاح يعني خضوع العالم العربي نسبيا لتحكم إعلامي إسرائيلي يشمل جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في داخله وخارجه بحيث يشكل خطرا على منظومة القيم العربية والإسلامية.

والخلاصة إن هذا المشروع اللا متكافئ يكون فيه الخاسر الأول والأخير هو الضعيف لأنه ينفذ ما يمليه عليه القوي وهو يطالب الدول المنضوية تحت لوائه أن تنفتح نحو الأخر وعادة يكون الأخر هو القوي دون أن يطلب من القوي أن يتعاون في تحقيق النمو المتكافئ، و بالتالي ابتعاد عن المشاريع العربية الإسلامية المشتركة في التنمية والابتعاد عن التخلف بإنشاء السوق العربية المشتركة ثم الإسلامية لمواجهة التحديات الإقليمية والعولمة الغربية الرامية لإنشاء المشروع الشرق أوسطي.

الفصل الثالث :العولمة والدولة الوطنية

المبحث الأول: مفهوم الدولة الوطنية

الدولة الوطنية كما هي الان في القانون الدولي نظام سياسي ابتكرته أوربا الغربية وقد مر بمراحل وتحولات كثيرة قبل أن يفرض نفسه في القرنين الثالث عشر والتاسع عشر الميلاديين على مستوى أوربا كلها وقد تعايش في البداية مع أشكال أخرى من الأنظمة السياسية (المدن، الإمبراطوريات، الباباويات...) وبعد ذلك امتد هذا النموذج إلى القارة الأمريكية بعد إن صارت هذه القارة فضاء للثقافة الأوربية التي سهلت توطين هذا الشكل من الدولة ومع استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أمريكا اللاتينية انتصرت الدولة الوطنية كنموذج للتنظيم السياسي وبعد ذلك امتد نموذج الدولة الوطنية إلى الإمبراطوريات المجاورة وحتى البعيدة عن أوربا والتي صارت ضحية القوة و التأثير المتناميين للنموذج الأوربي (تركيا العثمانية، أفغانستان، إيران، مملكة

سيام، اليابان) غير أن الموجة الأكثر أهمية من الناحية الكمية هي موجة التحرر من الاستعمار في أسيا وإفريقيا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حيث نسخت المجتمعات المستقلة النموذج السياسي الغربي.

وعند التحدث عن الدولة القومية أو الوطنية ليس بالضرورة دولة لقوم أو عرق واحد، فان جميع دول العالم تضم مزيجا من الأعراق والاثنيات والثقافات والديانات غير إن الافتقار إلى النقاء الثقافي لم يمنع غالبية الدول في العالم من اعتبار نفسها دولا قومية.

يعرف نيلسون الدولة القومية بأنها تلك التي تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن ٦٠% من مجموع السكان، ويحدد نيلسون ٠٨ دولة فقط لا تكتمل لها مسوغات القومية حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل ٦٠% من مجموع السكان ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط[٣٥]:

١. نمط وسيط: حيث تشكل جماعة عرقية واحدة ما بين ٤٠% و ٦٠% من مجموع السكان ويوجد من هذه الشريحة ١٨ دولة من بينها الفلبين والسودان والاتحاد السوفيتي سابقا .
٢. نمط ثنائي القومية: حيث توجد جماعتان عرقيتان تؤلفان سعا أكثر من ٦٥% من مجموع السكان ويبلغ عدد هذه الدول ٢١ دولة من بينها بلجيكا وبيرو وفيجي.
٣. نمط متعدد القوميات: حيث تسود حالة من التشرذم العرقي مثل الهند وماليزيا ونيجيريا.

---

[٣٥] نيلسون، الدول والتجمعات القومية، ترجمة عبد السلام رضوان واسحاق عبي، عالم المعرفة ٢٨٢ – ٢٨٣، ج٢، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٤٣.

وحسب نيلسون يمكن تقسيم أمم العالم إلى شريحتين، شريحة تتوزع فيها الجماعات العرقية الواحدة على أراضي عدة دول مثل الأمة العربية التي تضم أكثر من عشرين دولة عربية قومية ذات أعراق متعددة وهي بهذا تصنف في عداد الأمم المنقسمة مثلها في ذلك مثل الكوريتين (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) أما الشريحة الثانية فتشمل دولا تسود فيها جماعة عرقية واحدة وتمثل أكثر من ٩٥% من السكان وهي بهذا تقترب من الدول القومية المثالية ويمكن حصر ٣٣ حالة من هذه الدول من بينها أيسلندا واليابان كأمثلة واضحة وهناك دول كثيرة في العالم تسود فيها جماعة عرقية بعينها ولكنها لا تبلغ هذا الحد المثالي الذي تتمتع به الدولة القومية المثالية واحدة الأعراق.**وتختلف هذه الدول القومية في طريقة تشكلها الأول كما يلي:**

- الدول القومية التي تأسست على عملية بناء الدولة – الأمة كألمانيا ويقوم هذا المفهوم على العناصر القومية (الأثنية) المستمرة كاللغة والثقافة بمعنى أن الدولة تقوم على هوية وطنية سابقة في الوجود.
- الدولة القومية المدنية القائمة على أساس بناء الأمة – الدولة وهو النموذج الفرنسي حيث أن الدولة هي التي تؤسس الأمة وبالتالي فإن إقامة هذا النموذج من الدولة القومية يرتكز على الشعور المشترك.

المبحث الثاني:الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة

تضع النظريات التقليدية للعلاقات الدولية الدولة في مركز هذه العلاقات حتى وان لم تكن وحدها ومع ظهور البوادر الأولى لعملية العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل محوري للعلاقات الدولية تهتز شيئا فشيئا نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها وأيضا بسبب بروز فاعلين جدد على المسرح الدولي باتوا

ينافسون الدول في تدبير وظائفها الأساسية إضافة إلى ذلك الضعف الذي يعتري بعض الدول التي توجد سيادتها موضع نزاع داخلي.

وتجدر الإشارة إلى وجود تيارين فكريين متناقضين تماما حول مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة فمن جهة هناك غلاة العولمة ومن جهة أخرى هناك المشككون في العولمة بالنسبة للغلاة فان العولمة تعني توسيع السوق العالمية وإنها ستقود إلى فقدان الدولة لجزء مهم من سلطاتها ويركز هذا التيار على إن سيادة الدولة أصبحت مهجورة وإنها تؤول إلى الانحلال وان الدول صارت اقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في القرارات المتخذة من قبل الحكومات وأنماط الهوية تصبح أكثر تعقيدا. مع تأكيد الناس لولائهم المحلي في الوقت ذاته يريدون المشاركة في قيم وأساليب الحياة العالمية، فان العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء وعلى السيادة بالعجز، ونتيجة لهذا فان الدولة الوطنية المعاصرة ستصبح مجرد إداري بسيط للإكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها وفي حدودها التاريخية ستنتهي من كونها المكان المفضل للهوية وللعمل السياسي ولن تكون الإطار المشكل للتضمن الاجتماعي الفعال وللعيش المشترك وللملك العام وعلى المستوى الخارجي لن تحافظ كثيرا الا من الخصائص الشكلية للسيادة باختصار ستصبح الدول في أحسن الأحوال فاعلا عاديا من بين فاعلين آخرين في النظام الدولي وفي أسوء الأحوال فان الدولة ستفقد المراقبة ولن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث، أما التيار المشكك في العولمة والمتفائل بمستقبل الدولة الوطنية فعلى الرغم من إقراره بان التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها ومنحت للأسواق سلطة علي عن سلطة الحكومات وبان التحولات التي طرأت على بنيان السياسة الدولية المالية والإنتاج والأمن والتعليم تعمل

على تأكل السيادة شيئا فشيئا في جميع الميادين إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدول وإنها لن تتلاشى نهائيا [٣٦].

المبحث الثالث: العولمة والسيادة ومستقبل إقليم الدولة

السيادة سلطة مستقلة وسامية يعترف بها في إطار جغرافي لجهاز الدولة بين القوانين وإعطاء الأوامر للسكان وضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة والإكراه الاحتكارها (العنف المشروع) وعلى الصعيد الخارجي لا تخضع الدولة لأية سلطة خارجية وتمارس كافة حقوقها الدولية، ولا يقيد من سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية، ولا يمكن فصل بعدي السيادة الداخلي والخارجي احدهما عن الأخر والتي تعني الهيمنة داخل الإقليم تفترض السيادة الدولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة أخرى كما أن السيادة الدولية تتضمن أيضا السيادة الداخلية من اجل القدرة على الفعالية.

تعتبر السيادة أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته معظم الأعراف والمواثيق الدولي، ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولة، بدونها لا يمكن الحديث عن وجود قانوني للدولة وليست هناك دولة من دون سيادة.

يتكون مفهوم المساواة السيادية حسب إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الذي تبنته الأمم المتحدة في تشرين الأول | أكتوبر ١٩٧٠م من العناصر الآتية:

١. الدول متساوية قانونيا.
٢. كل دولة تمتلك حقوقا مرتبطة بالسيادة المطلقة.
٣. كل دولة ملزمة باحترام الكيان القانوني لباقي الدول.

---

[٣٦] جلال أسيل العولمة والدولة. مصدر سابق. ص ١١٤.

٤. الوحدة الترابية والاستقلال السياسي للدولة غير قابل للانتهاك.
٥. كل دولة لها الحق أن تختار بكل حرية وان تطورت أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
٦. كل دولة ملزمة بتنفيذ التزاماتها الدولية بشكل كامل وبتراهة والعيش بسلام مع باقي الدول.

يحدث أحيانا بعض اللبس بين مفهوم السيادة والاستقلال ومن الباحثين من يعدهما مفهومين متطابقين إلا أنه يبدو من الناحية الدلالية ضرورة التمييز بين المفهوم القانوني للنظام الدولي وواقع علاقات القوة السياسية الذي يجب أن يعكس الاستقلال الحقيقي للدولة، ذلك إن الاستقلال مفهوم يترجم القدرة النسبية لدولة ما لأداة شؤونها الخاصة، رغم الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية التي تفضها البيئة الدولية. وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومات على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية و الدولية وتنفيذها .

وما يستحق الذكر هنا إن السيادة ليست مطلقة تماما، فحسب العنصر السادس من عناصر السيادة التي ذكرناها سابقا، يمكن للدول أن تكون لها التزامات دولية تفيد من سيادتها وتكثر هذه الالتزامات عندما تنضم الدول إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية، وأكثر من هذا فان القانون الدولي هو في الواقع نظام التزامات الذي تلتزم الدول عبره بتقييد حريتها في العمل ومن ثم تقييد استقلالها السىسى الداخلي، وفي الواقع أن مذهب السيادة يؤكد على المساواة القانونية والاستقلال السياسي للدول التي تقى جزئيا شكلية وصورية، خصوصا وان احترام معايير القانون الدولي هو اتفاقي وان خرقه نادرا ما يعاقب عليه، إضافة إلى نسبية مفهوم السيادة فان ظاهرة العولمة أخضعت هذا المفهوم وغيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة للمراجعة وإعادة التعريف، فأصبحنا

نعاصر موجة من الكتابات التي تشكك في المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية القائم على نموذج الدولة التي تراقب بشكل مستقل ش تل ومضمون سياستها العامة وتعتبره أما مفهوما مهجورا أو أنه ينتمي إلى تقليد مذهبي في طريق الغناء وأما متجاوزا نظريا وغير نافع عمليا[٣٧].

لقد تعرض المفهوم التقليدي لإقليم الدولة مثله في ذلك مثل مفهوم السيادة لضربات قوية من التدفقات عبر الوطنية الاقتصادية والمالية والثقافية والإعلامية وغيرها التي أصبحت تنفلت يوما بعد يوم من رقابة الأجهزة الحكومية، وأصبحت حدود الدولة الإقليمية مهددة بالتأكل وإحلال بدائل محلها، حتى أصبحنا اليوم نسمع عن أطروحات غريبة مثل الحدود الاقتصادية الطبيعية كما أصبح بعض المفكرين يدعون إلى ضرورة فصل المفهوم الحقيقي للسيادة عن الإقليم.

وبغض النظر عن هذه التحليلات النظرية المتشائمة التي غالبا ما يكتنفها الغموض والتجريد وتستعصي عن المعاينة الواقعية فان لا بد من الإقرار بان تحديات العولمة بمختلف أبعادها المركبة لا تحتمل معالجة ذات طبيعة وطنية جامدة وان السيادة محكوم عليها من ألان بالانقسام ولا مفر للدولة الوطنية من التنازل عن جزء من سيادتها للفاعلين الجدد وبخاصة المؤسسات الدولية الممولة لتنميتها.

الخاتمة

إن الأفكار التي تطرحها العولمة هي أفكار براقة وتستحق الثناء عليها وتلاقي رواجا وقبولا عند الجميع فهي عندما تطرح حقوق الإنسان و

[٣٧] **مجدي حماد، تقرير عن ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق، ص ٥٨.**

الديمقراطية والثقافة الحديثة والتخلص من التعصب الديني أو القومي أو العرقي تستحق كل تقدير.

فالعولمة بكل ما تحمله من قيم ومبادئ تدعو إلى إلغاء الحدود بين الدول وتكوين دولة واحدة وسوق عالمي واحد و إذابة الحواجز الأقتصادية والفكرية والدعوة إلى حرية كاملة لأنتقال رؤوس الأموال وتسهيل عمل الشركات متعددة الجنسيات للعمل من خلالها على نقل الأفكار و الايدولوجيات التي تتناسب ومصالح دعاة العولمة من أجل السيطرة بطريقة غير مباشرة على مصادر الموارد الأولية.

بيد انه ينبغي فهم العولمة فهما جيدا كي لا نستعجل الحكم عليها ولا نكون منصفين لها بشكل دقيق، إن التخندق بستار سيادة الدولة والحكم على العولمة يعد حكما مثاليا غير واقعيا وان الموضوعية في تحليل العولمة تبعا لآليات التعامل الصحيح عي المعيار الأساسي لفهم العولمة. لقد أصبح العالم المتقدم منه أو لا أكثر إحساسا بأهمية العولمة من الدول النامية التي ادعت تضررها من العولمة والدول النامية على الرغم من غرقها بالعولمة لم تبد اهتماما لكيفية درء سلبياتها وتعظيم ايجابياتها.